

6- هل هناك خلافاً جوهرية بين البخاري ومسلم؟

في كتابه "مشكلة الحديث" يتناول الأستاذ يحيى محمد هنا الموضوع فيقول:

مقارنه بين الصحيحين:

إن من شروط الصحيح لدى البخاري ومسلم هو أن يكون إسناد الحديث متصلًا وأن يتصف الراوي بصفات الصدق والعدالة والضبط وسلامة الاعتقاد مع عدم التدليس والاختلاط، ورغم هذا الإتفاق بينهما إلا أنهما اختلفا حول بعض الشروط الخاصة بطبقات الرواة. فهناك أعلى الطبقات التي تمتاز بالحفظ والإتقان. تعد صفة الحافظ من أعلى المراتب، فقد يمتاز الثقة بالضبط والإتقان لكنه لا يكون حافظًا ما لم يضيف إلى ذلك المعرفة والإكثار. والحفاظ طبقات، وهي بحسب تحديد الذهبي كالآتي: في ذروتها أبو هريرة، وفي التابعين كابن المسيب، وفي صغارهم كالزهري، وفي أتباعهم كسفيان وشعبة ومالك، ثم ابن المبارك ويحيى ابن سعيد ووكيع وابن مهدي، ثم أصحاب هؤلاء كابن المديني وابن معين وأحمد وإسحاق، ثم البخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود ومسلم، ثم النسائي وموسى بن هارون وصالح جزرة وابن خزيمة، ثم ابن الشرقي(1)، ثم ينتزل الأمر حتى الوصول إلى الطبقات الضعيفة التي لا يعول عليها. ويمكن إيضاح ذلك بما قدمه بعض الحفاظ من مثال حول أصحاب الزهري، وهم على خمس طبقات لكل منها مزية على التي تليها. فالطبقة الأولى تجمع بين طول الملازمة للزهري وبين الحفظ والإتقان، وهي تعد للغاية في الصحة والتي قصدتها البخاري، ومن أمثالها كل من يونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيلييين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة. وتتصف الطبقة الثانية بأنها تشارك الأولى في التثبت لكنها دونها في الإتقان، وذلك لأنها لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس الحديث مثل الأول، وهذه الطبقة هي شرط مسلم، ومن أمثالها كل من الأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد ابن مسافر وابن أبي ذئب. وهنأ طبقة ثالثة كانت ممن لزمتم الزهري كالتبقة الأولى، إلا أنها لم تسلم من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهي شرط أبي داود والنسائي، ومن أمثالها كل من جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي. وكذا هناك طبقة رابعة تشترك مع الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، لكنها لم تصاحب الزهري كثيرا وتفردت بقلة ممارستها لحديثه، وهي شرط أبي عيسى الترمذي الذي اعتمدها في الشواهد والمتابعات، ومن أمثالها كل من زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصديقي والمثنى بن الصباح. أما الطبقة الخامسة فهي نفر من الضعفاء والمجهولين، نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب. وتعد الطبقة الأولى شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد منه من غير استيعاب، وهي التي يعتمدها في التعليق، كما قد يخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا أيضا. أما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولتين على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية (2). ويمكن القول إن البخاري يخرج من أحاديث الطبقة الثانية انتقاء، أما مسلم فيخرجها أصولا. وأما الطبقتان الرابعة والخامسة فلا يعرج عليهما الشخان. وبهذا يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالا وأشد اتصالا (3) ويتضح ذلك من العلامات التالية:

1- إن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أكثر من (430) رجلا، وقد نقد الحفاظ منهم (80)

رجلا عدوا ضعفاء. أما الذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري فهم (620) رجلا، وقد نقد الحفاظ منهم (160) رجلا وصفوهم بالضعف (4).

2- إن أكثر الذين نقدوا من رجال البخاري ممن انفرد بتخريج أحاديثهم هم شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، وذلك بخلاف الرجال الذين نقدوا ممن انفرد مسلم بتخريج أحاديثهم، حيث أكثرهم ممن تقدم عن عصره. ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم(5).

3- إن الإسناد المعنعن عند مسلم - كما حكاه في مقدمة صحيحه - له حكم الإتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما، وذلك ما لم يكن المعنعن من الضياع لكثرة أصحابهم القائمين بروايتها شرقا وغربا .. ومن ظن أن ذلك لتحاميمهم عن أحاديثهم أو لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الأئمة كقول الثوري في أبي حنيفة وقول ابن معين في الشافعي وقول الكرابيسي في أحمد وقول الذهلي في البخاري ونحوها فقد حملهم شططا(6).

كذلك جاء أن البخاري لم يرو عن أئمة أهل البيت إلا ما ندر، إذ ذكر أنه لم يرو شيئا عن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكذا لم يرو عن جعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد والحسن العسكري الذي عاصره، ولم يرو عن الحسن بن الحسن وزيد بن علي بن الحسين ويحيى بن زيد والنفس الزكية محمد بن عبد الله وأخيه إبراهيم بن عبد الله والحسين بن علي بن الحسن ويحيى بن عبد الله بن الحسن وأخيه إدريس بن عبد الله ومحمد بن جعفر الصادق ومحمد بن إبراهيم وأخيه القاسم الرسي ومحمد بن محمد بن زيد بن علي ومحمد بن القاسم بن علي بن عمر بن زين العابدين وغيرهم، مع أنه روى عن الخوارج والموالين للسلطة الأموية ومن كانت لهم عداوة مع أهل البيت، مثل عمران بن حطان (7). وإن كان بحسب المنهج التي سار عليها أئمة الحديث ومنهم البخاري أن ذلك لا يضر إن كان ثقة في الحديث ولا يدعو فيه إلى بدعته. يقول العسقلاني في عمران بأنه كان داعية إلى مذهبه في الخوارج، وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يهتم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: إن عمران أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج. وعلق على ذلك ابن حجر بأن البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، حيث قال: سألت عائشة عن الحرير ... الخ. وكما يقول ابن حجر: إن هذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق أخرى، وقد رواه مسلم بطرق غيرها (8). ومعروف أن لعمران بن حطان أبيات من الشعر يشيد فيها بابن ملجم لقتله الإمام علي بن أبي طالب، حيث يقول:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليلغ ذي العرش رضوانا

مدلسا. وبعبارة أخرى أن مسلما لم يشرط ثبوت اللقاء، بل أشرط إمكان لقاء من أضيفت إليه العننة. أما البخاري فهو أنه يشرط ثبوت اللقاء ولا يعول على إمكانه؛ لأنه لا يدل على الإتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه (9)، وذلك على شاكلة كل من علي بن المديني وأبي بكر الصيرفي الشافعي (10)، وهذا التشديد من قبل البخاري جعل مسلما يعرض به في النقد دون ذكر اسمه، فقد ذكر في مقدمة صحيحه ضمن باب (صحة الإحتجاج بالحديث المعنعن) معتبرا أن ذلك الشرط - الذي وصفه بالطعن في الأسانيد - هو قول مخترع وستحدث لم يسبق أن عول على أهل العلم من قبل، وهو أقل من أن يعرج عليه ويثار ذكره لما فيه مخالفة مذهب العلماء (11). فبحسب ادعاء مسلم أن الإجماع قائم على أن المعاصرة كافية ولا يتوقف الأمر على العلم باللقيا(12).

مع أنه سواء أخذنا بما ذهب إليه مسلم أو حتى بما أشرطه البخاري من شرط ثبوت اللقاء، ففي كلا الحالين ليس هناك ما يدل على السماع المباشر، كما لا توجد قرينة خارجية تدل عليه؛ مثل أن يدلي الراوي بأن عنعنته تفيد السماع المباشر اختصارا للثنا كلفظة حدثنا أو أخبرنا.

4- لقد بلغت الأحاديث التي انتقدت في الصحيحين (210) حديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين حديث منفردا، والباقي يختص بمسلم. أما ما اختص به البخاري وشاركه مسلم في بعضها فهي (110) حديث، حيث اختص البخاري منها منفردا بـ (78)، وشاركه مسلم بما تبقى، وهو (32) يضاف إلى ما اختص به مسلم منفردا (13). فيكون مجموع ما يتعلق بمسلم (132) حديث. وبالتالي فأكثر الأحاديث التي انتقدت هي في صحيح مسلم لا البخاري. ونقل أن مسلما أقر بفضل البخاري ومكانته في الحديث، وأنه أقدم عليه فقبل ما بين عينيه وقال: دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله (14). والعلماء يقدرون حجم ما استفاده مسلم من البخاري، حتى كان الدارقطني يقول: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء (15). وإن كان من جهة أخرى أن مسلما لم يذكر للبخاري حديثا ولا سماه في صحيحه. ظن ابن الصلاح أن مسلما أخذ عن البخاري واستفاد منه وشاركه في كثير من شيوخه (16) وهو خلاف ما نص عليه الخطيب البغدادي. ومعلوم أن البخاري هو أيضا لم يرو عن مسلم

شيئاً. بل اعتبر أبو بكر الخطيب أن مسلماً لحدّة في خلقه انحرف عن البخاري فافتتح كتابه بالحط على من اشترط اللقاء لمن روى عنه بصيغة (عن) ووبخ من قال بذلك، والبخاري هو القائل بذلك مع شيخه علي بن المديني(17).

5- لقد وجد كتاب البخاري استحساناً لدى فرسان الحديث في زمانه عند عرضه عليهم، لكن الأمر مع صحيح مسلم يختلف، ذلك أن البعض انتقده كما هو الحال مع أبي زرعة الرازي وغيره فقد ذم أبو زرعة مسلماً وقال عند ذكر كتابه: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه ليقوموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها. وأن أبا زرعة جاء ذات يوم فنظر في الكتاب فوقع عينه على حديث عن أسباط بن نصر، فقال: ما يعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال: وهذا اطم من الأول، حيث إن قطن وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس، ثم إنه أشار إلى أحمد بن عيسى بأنه من المتهمين بالكذب وقد أورده مسلم في صحيحه، فقال أبو زرعة: أحدثت عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراؤه؟ ويترك لأهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج عليهم به: ليس هذا من كتاب الصحيح (18)، وجاء عن مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته(19). كما جاء أن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة فأنكر عليه هذا الأخير وتغيظ، وقال سميت به الصحيح فجعلت سلماً لأهل البدع وغيرهم، فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون هذا ليس في صحيح مسلم!(20).

بمثل هذه المقارنة استنتج علماء الحديث أن كتاب البخاري أصح من كتاب مسلم، وإن كانت عبارات القليل منهم تفيد تفصيل كتاب مسلم، كما هو الحال مع ما ورد عن أبي علي النيسابوري وجماعة من علماء المغرب. فقد قال النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج. وقد رأى ابن حجر أن النيسابوري قدم صحيح مسلم على غيره لإعتبارات فنية لا علاقة لها بدرجة الصحة، بل لأن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام الفقهية والسيرة والتفسير ليوب عليها؛ والذي لزم منه تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، حيث لم يعرج عليها إلا نادراً وعرضاً غير مقصود، وأنه أراد تقريب السنة النبوية إلى الأذهان وتسهيل الاستنباط منها (21) وعلى مثل هذه الصورة يمكن تفسير قول مسلم بن قاسم القرطبي في ترجيح كتاب مسلم على غيره باطلاق، حيث اعتبره ابن حجر أنه محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب (22). كما ذهب ابن الصلاح إلى أن صحيح مسلم يفضل صحيح البخاري في بعض الأمور، وهو أن كتاب مسلم لم يمازجه غير الصحيح، إذ ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج، وذلك بخلاف ما في كتاب البخاري من أشياء لا تتصف بالشرط الذي أشرطه على نفسه، كالمعلقات وما إليها. لكن لا يلزم ذلك - على رأيه - ترجيح كتاب مسلم على كتاب البخاري من حيث النظر إلى نفس الصحيح ودرجته (23).

الهوامش

- (1) الموقظة في علم مصطلح الحديث، فقرة الثقة.
- (2) شروط الأئمة الخمسة، ص 43-47، ومقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.
- (3) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.
- (4) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج1، ص 40.
- (5) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار، ج1، ص 41.
- (6) شروط الأئمة الخمسة، ص 49 - 50.
- (7) عبد الحسين شرف الدين: النص والاجتهاد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1386 هـ - 1966 م، ص 339 - 340.
- (8) مقدمة فتح الباري، فقرة عمران بن حطان السدوسي.
- (9) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.
- (10) صحيح مسلم بشرح النووي، ج1، ص 32.
- (11) مقدمة صحيح مسلم، ضمن الباب المذكور.
- (12) سير أعلام النبلاء، ج12، ص 573.
- (13) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار، ج1، ص 41.
- (14) طبقات الحنابلة، ج2، مادة: محمد بن إسماعيل البخاري، ودليل أرباب الفلاح.
- (15) توضيح الأفكار، ج1، ص 41.
- (16) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني،
- (17) سير أعلام النبلاء، ج12، ص 573.
- (18) شروط الأئمة الخمسة، ص 60.
- (19) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثامن.
- (20) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ص 592، وتعليق الكوثر على: شروط الأئمة الخمسة، ص 62.
- (21) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وحجة الله البالغة، ج1، ص 151.
- (22) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.
- (23) مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.